مصر 2030: ثورة خضراء أم حبر على ورق؟

إعداد/ فاطمة عمر

أمين سر وحدة السياسات العامة بحزب العدل

يوليو 2024

مصر 2030: ثورة خضراء أم حبر على ورق؟

إعداد/ فاطمة عمر
أمين سر وحدة السياسات العامة بحزب العدل

مع تولي الحكومة المصرية الجديدة زمام الأمور، يبدو أن البلاد على أعتاب عصر جديد من الابتكار والاستدامة في مجال الطاقة. بخطة طموحة تتضمن زيادة حصة الطاقة المتجددة، إنتاج الهيدروجين الأخضر، وتعزيز الأمن البيئي، تستهدف الحكومة تحويل مصر إلى نموذج رائد في هذا المجال. ولكن، هل يمكن تحقيق هذه الطموحات بالفعل في ظل التحديات الراهنة؟

أهداف الطاقة المتجددة: بين الطموح والواقع

تضع الحكومة أهدافًا طموحة لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة: ١٨,٦% بحلول ٢٠٢٦، ٤٢% بحلول ٢٠٣٠، و٥٨% بحلول ٢٠٤٠. يعتبر هذا التحول خطوة جريئة نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز الأمن الطاقوي. ولكن، هل البنية التحتية الحالية قادرة على دعم هذه الزيادة الكبيرة؟ كيف ستتم مواجهة التحديات المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا؟

الهيدروجين الأخضر: فرصة ذهبية أم تحدي كبير؟

تسعى مصر لتصبح مركزًا إقليميًا لإنتاج الهيدروجين الأخضر، مع أهداف لزيادة الإنتاج من ٣,٢ مليون طن سنويًا بحلول ٢٠٣٠ إلى ٩,٢ مليون طن بحلول ٢٠٤٠. هذه الرؤية تفتح الأبواب لمصر لتكون لاعبًا رئيسيًا في سوق الهيدروجين العالمي. لكن، يتطلب تحقيق هذه الأهداف استثمارات ضخمة وتطوير تقنيات متقدمة. كيف ستتعامل الحكومة مع التحديات التقنية والتمويلية؟ وما هو دور القطاع الخاص في هذه العملية؟ وكيف ستقوم الحكومة بتطوير سوق محلي ودولي للهيدروجين الأخضر؟

تحسين كفاءة الكهرباء وتقليل الهدر

تهدف الحكومة إلى زيادة إنتاج الكهرباء إلى ٢٤٢ تيراوات ساعة بحلول ٢٠٢٦ و٢٦٠ تيراوات ساعة بحلول ٢٠٣٠، مع تقليل الهدر إلى ١٢% بحلول ٢٠٣٠. تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتحديث شبكة الكهرباء هو أمر ضروري لتحقيق هذه الأهداف. ولكن، كيف ستتمكن الحكومة من تحديث البنية التحتية القديمة وتطبيق تقنيات جديدة بشكل فعّال؟ وهل هناك خطة واضحة لتشجيع استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة؟

حماية البيئة: طموحات واقعية أم مجرد كلمات؟

فيما يتعلق بالأهداف البيئية، تشمل الخطط خفض تلوث الهواء، تحسين إدارة المخلفات، وتعزيز الأمن المائي. من الأهداف الكبيرة رفع كفاءة جمع المخلفات إلى ٨٥% بحلول ٢٠٢٦ و٩٥% بحلول ٢٠٣٠. بينما تعكس هذه الأهداف التزامًا حقيقيًا بالاستدامة، يتطلب تحقيقها جهودًا ضخمة وتعاونًا مكثفًا بين الجهات الحكومية والمجتمع. كيف ستتعامل الحكومة مع التحديات المناخية وتأثيرها على تنفيذ هذه الخطط؟ وما هي الاستراتيجيات لضمان الشفافية والمتابعة الفعّالة؟

تساؤلات مفتوحة

تثير استراتيجية الحكومة المصرية للطاقة الخضراء العديد من التساؤلات: أولاً، كيف ستتمكن الحكومة من تأمين التمويل اللازم لتحقيق هذه الأهداف الطموحة، وما هي استراتيجياتها لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية؟ كما نحتاج إلى معرفة الخطوات المحددة التي ستتخذها لتحديث البنية التحتية الضرورية لدعم مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر؟

ما هي الآليات الجديدة التي ستتبناها الحكومة لضمان استدامة التمويل لمشاريع الطاقة الخضراء، وكيف ستتمكن من تحفيز البنوك والمؤسسات المالية لدعم هذه المشاريع؟ كما يطرح التساؤل حول دور القطاع الخاص وكيف يمكن للحكومة أن تحفز الابتكار والبحث والتطوير لدعم مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.

وهناك تساؤل آخر حول كيفية تكامل التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في تطوير وتنفيذ هذه المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، ما هي الاستراتيجيات التي ستعتمدها الحكومة لتدريب وتأهيل القوى العاملة المحلية على المهارات اللازمة للوظائف الجديدة في قطاع الطاقة الخضراء؟ وكيف ستعزز من مشاركة المجتمعات المحلية في مشاريع الطاقة الخضراء لضمان استفادتها المباشرة من الفوائد الاقتصادية والبيئية؟ وكذلك، كيف ستنسق الحكومة المصرية مع المبادرات العالمية في مجال الطاقة الخضراء لضمان توافق استراتيجياتها مع الأهداف العالمية للتغير المناخي والتنمية المستدامة؟

وأخيراً، كيف ستتعامل الحكومة مع التحديات المرتبطة بتطبيق تقنيات جديدة ومستدامة، مثل كفاءة الطاقة وتدوير النفايات، وكيف ستواجه الأزمات الطارئة مثل الاضطرابات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية وتأثيرها على مشاريع الطاقة الخضراء؟

ختاماً، تأتي رؤية الحكومة المصرية للطاقة الخضراء في وقت حاسم يتطلب استراتيجيات مبتكرة وتخطيطًا دقيقًا. إن الإجابة على هذه التساؤلات يمكن أن توفر رؤى حاسمة لتحقيق أهداف الطاقة الخضراء وضمان تحول مصر إلى نموذج رائد في هذا المجال.